

تصعيد عدد النسمة للبلاد  
أسلوب استغلال الملالي ضد النساء



التقرير الخاص  
للجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

## تصعيد عدد النسمة للبلاد أسلوب استغلال الملاي ضد النساء

### المقدمة

إيران بلد كبير ذات قريب ٧٩مليون نسمة، وحسب ما أعلن سلطات النظام هناك معدل الإنجاب في إيران في عام ١٩٨٠ كان ٧مواليد لكل أم .ولكن هناك هبوط حيث وصل في عام ٢٠١٤ إلى ١/٨٥...

لا شك أن سبب هذا الهبوط يعود إلى المسائل الاقتصادية والفقرا العام الذي يعاني منه الشعب الإيراني. ولو هناك تأثير من تغيير الثقافة في القرن الحادي والعشرين زمن المواصلات حيث تطالب فيه النساء بحقوقهن في مجال الحرية والحقوق الفردية والاجتماعية وما شابه ذلك..

هناك موضوع تزايد عدد النسمة في البلاد أصبح محط تشبثات هذه الحكومة لممارسة القمع ضد النساء . يعتمد سلطات إيران المعادين للمرأة سياسة قرون الظلام وعلى أساس رؤاهم المعادية للمرأة وخلافاً لمستوى ثقافة الناس ورغم متطلبات النساء والرجال في إيران ، مغزاة هذه السياسة دفع النساء إلى عقر دارهن وليس إلا. فعليه إنهم يقررون أنواع القوانين لفرض الهيمنة وتخاذل النساء بغية إزالة الخطر من جانب نصف المجتمع حسب زعمهم.

إن سلطات ولاية الفقيه يرون أنفسهم مسموحين للتدخل في جميع شؤون الناس . هناك وبأمر خامنئي إباحة التدخل في أخص مواضيع الناس الجسدية والعائلية بهدف توصيل عدد النسمة في البلاد إلى ١٥٠-٢٠٠مليون ويبدو هناك نية أن ينجز هذا المشروع عن طريق فرض الضغوط والعناء على النساء .

### اتجاه الأحداث وسياسات تصعيد عدد النسمة



ذكر علي خامنئي المرشد الأعلى للنظام الإيراني في نيسان /أبريل ٢٠١٣ في اجتماعه مع المداحين التابعين للنظام مباشرة امتيازات النساء بشكل مثير للاشمئزاز وهي ليست إلا أن تكون إدارة البيت والإنجاب و تربية الأطفال وأكد أن إدارة البيت والإنجاب هي مجاهدة كبيرة وفن نسائي مع الصبر والتعاطف والإحساس.

هذا وقام برلمان النظام في شهر حزيران بنفس العام بتدوين مشروع لتلبية مطلب خامنئي حيث كانت مواد هذا المشروع وحسب المتوقع ليس إلا أداة لانتهاك حقوق النساء وحرّياتها بالذات .

وفي المادة التاسعة لهذا المشروع هناك اولوية توظيف في كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كالآتي:

١. الرجال ذوي الأطفال

٢. الرجال المتزوج ودون الأطفال

٣. النساء ذات الأطفال

كما ذكر في تبصرة هذا القانون ، أنه وحتى ٥ سنوات من إلزام هذا القانون للتنفيذ يمنع قبول غير متزوجين(أعذب) بعضوية الهيئة العلمية في جميع الجامعات والمؤسسات العاليية والبحث العلمي الحكومية وغير الحكومية ومعلمي المدارس.

هذا وفي بقية المواد نرى تشديد العنف بأهوج الحال ضد النساء حيث تؤكد المادة رقم ٧ و٨ على القوات القمعية بالتدخل في شجارالعوائل والخلافات العائلية لمحاولة لإيجاد المصالحة.

طبعاً هناك نفس التوصيات ولكن تحت غطاء الامتيازات المادية للمحامين والقضاة حيث لا شك أن الخاسر الوحيد في هذا الوسط النساء المظطهدات.

المادة ١٩: على نقابة المحامين في العدلية ومركز شئون مستشاري السلطة القضائية في العمل حول وثائق طلبات الطلاق أن يكون حيث يتجه محاولاتهم إلى إصلاح بين الزوج ولا الطلاق.

تبصرة ١- في كل مرحلة من ملف العوائل لوأدت إلى المصالحة هناك يستحق المحامي جميع حقوق المحاماة حتى آخر مراحل المتابعة .

تبصرة ٢- حسب عدد الملفات المنتهية إلى المصالحة هناك سيسجل امتياز في ملف المحامي المعني حسب الاستحقاق لترقيته وترقية التوظيف بالذات

المادة ٢٥: على السلطة القضائية اختصاص تحفيّزات في سجل قضاة يعملون في ملفات تؤدي إلى المصالحة بين الزوج ويدفع لهم.

- هذا وفي نهاية شهر آذار ٢٠١٣ كان النظام الإيراني يواجه مشكلات لتمرير مشروع المعادية للنساء فعرض مشروع آخر لإزاحة عراقيل تنفيذ هذا المشروع ليصل سن الحمل إلى أقل مما كان أنذاك. كان في هذا المشروع إضافة فترة الإجازة المرضية للنساء الموظفات ٩ أشهر ولكن رفضه مجلس صيانة الدستور .

لا شك أن إقرار هذه المشاريع لم تشبع هسترية هذا النظام في معاداة النساء حيث أقر برلمان النظام في نفس الشهر مشروعاً آخر بعنوان "مشروع تسريع اتجاه نسبة الحمل ومعالجة هبوط سير ارتفاع عدد النسمة وينص هذا المشروع أنه هناك يمنع أي محاولة لإسقاط الجنين والتعقيم وأي نشاط إعلامي لتحديد الإنجاب وتخفيض التوليد وليعاقب



المخالفين.

كما أكد خامنئي في شهر نيسان العام الجاري وبعد تبليغ السياسات العامة للنسمة أكد على نفس القوانين:

١- ترقية الديناميكية وتصعيد نسبة الشباب بتصعيد نسبة الحمل  
٢- إزالة العراقيل عن طريق الزواج وتسهيل وتشجيع تشكيل العائلة وترفيح عدد الأولاد وتخفيض سن الزواج و..

بعد ما قرّر في الصيف ٢٠١٤ تصعيد نسبة الحمل بصورة نهائية انكشفت تفاصيل جديدة من هذا المشروع حيث أعلن سلطات النظام في البرلمان حظر كافة سبل منع الحمل واعتبروا أي مخالفة مستحقة للعقوبة أيضاً.

طبعاً القضية لم تنته بهذا المدي من الهروب إلى الأمام من قبل سلطات النظام فحسب وإنما قال المدعو "محمد اسمعيل مطلق" المدير العام لجمعية رعاية العوائل والمدارس التابعة لوزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي في شباط/فبراير ٢٠١٥: هناك حوالي المليون شاب وشابة أعزب في البلاد بلغ سن الحمل.

### القوانين والمحاولات الجانبية من قبل أجهزة النظام

تم ترويج القوانين الرسمية للبرلمان والحكومة في جميع المنابر الرسمية وغير الرسمية كما طالت مبادئ الملالي من الكلمات الرسمية والقانونية إلى النصائح والعبارات الدارجة حيث عرضت مغزاة أفكارهم العفنة والعائدة إلى القرون الوسطى.

ففي استفتائات دينية استعرضها موقع "لعاب الميزان" الحكومي كانت تستفتي امرأة منتمة بالنظام تقول: أنني سيدة بعمر ٢٣ عاماً مع ولد بعمر عامين ونصف العام وربة البيت ، قد نجحت في امتحان الحوزة العلمية وكذلك في اللقاء ولكنني ن ؟ هناك من يقول لا ، البقاء مع الزوج أوجب ، ما ذا أفعل؟ هل أودع ولدي للروضة وأدخل الحوزة أو أقعد داخل البيت؟

الجواب من جانب الملا باسم "طاهر زاده": يبدو تربية الطفل ورعاية متطلبات البيت أهم عمل. لا تريد امرأة أصيلة ذات معنويات طبيعية أن تكون رفقة وعشيقة الرجل ،

وإنما تريد أن تكون أمّاً وليس أمّاً لولد كلعبة وهواية لها وإنما أمّاً لأطفال لا تعد ولا تحصى.

هناك موقع الكتروني آخر منكمك بترويج ونشر صور عائلة ملا مع ٨ أطفال.



كما تنشر جامعة "الحرّة" الإسلامية فرع "مينودشت" كمساعداتها في التعليم في درس العائلة والنسمة تطرح أسئلة وأجوبة مزعجة أخرى ولكن هذه المرة الجواب من قبل خامنئي شخصياً:

يقول خامنئي في هذه الاستفتاء ، لاتستحق المرأة استخدام حبوب لمنع الحمل دون رخصة زوجها.

كما لا يسمح خامنئي استخدام "آي يودي" لمنع الحمل إلا بإذن زوجها مؤكداً بأن التلامس والرأي من قبل الطبيب غير مسموح!

وفي المقابل يؤكد أن لابس في عملية جراحية لتعقيم الرجال ولا يحتاج إلى ارتضاء الزوجة .

هناك تصل صلافة ووقاحة الملالي إلى مدي رسم الكاريكاتيرات لإبداء أميالهم الرجعية بين كل المجتمع وهذا إهانة للجميع.



وفي هذا الوسط ما هو رأي المدعو "بهمن بهمني" مدير مكتب الزواج والتعالی التابع لوزارة الرياضة والشباب في النظام بدلا أن يدق على طبول الفصل بين الجنسين حيث يقول: إن أحد واجباتنا تمهيد الزواجات المناسبة وأحدها الزواج بين الزملاء .

### ما ذا يقول العفو الدولي؟

أدانت منظمة العفو الدولي وبشدة في بيانه الصادر في ١١/ آذار - مارس ٢٠١٥ الوائح النظام وكتبت تقول: " بالنسبة للنساء في إيران لو لم تنجب يتعرضن لقيود جدية في استخدام أدوية لمنع الحمل فيحرم من سوق العمل أكثر من ذي قبل " وهذا يدل على شدة التدابير المتخذة من قبل السلطات الإيرانية ليتمكنوا وفي محاولة منحرفة من تصعيد نسمة البلاد بتشجيع النساء بأطفال أكثر. إن القوانين المقترحة ستشدد المحاولات المميزة كما تدهور حقوق النساء والفتيات عدة عقود أيضاً . يروج السلطات ثقافة خطيرة تحرم على ضوئها المرأة من حقوقها المفصلية حيث ينظر إليها كأجهزة التوليد لكيلا تتمكن كإنسان من تقرير مصيرها حول جسمها وحياتها .

هذا وقالت "حسيبه حاج صحراوي"، معاون رئيس قسم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في منظمة العفو الدولي أن هذه القوانين يؤجج القوانين الصورية للتمييز ضد النساء وتعتبر محاولة غير مسبوقه للتدخل في حياة الناس الشخصية .  
يحاول السلطات الإيرانية في محاولتهم التقليدية لعرض صورة من القوة العسكرية والجنوبوليتيكية بزيادة عدد الإنجاب ولكن بسحق كافة حقوق النساء الأساسية حيث لا تتمكن من السيطرة على حياتهن الزوجية .

ويضيف العفو الدولي: إن هذه اللائحة ستشدد التمييز الجنسي أكثر من ذي قبل وعلى النساء بالذات. السلطات وبإلغاء برامج رعاية العوائل وقطع الحصول على الإمكانيات الطبية الضرورية يعرضون النساء للتهديد الجدية وينتهكون حقوقهن أيضاً.

حسيبه حاج صحراوي: يرغم على النساء إنجاب خارج إرادتهن أو يعرضن حياتهم وسلامتهن للخطر في الخضوع لإجهاض الجنين بأساليب مخفية.

هناك إجهاض غير آمن من أسباب الموت للأمهات على الصعيد الدولي . وحسب منظمة الصحة العالمية سببت إجهاضات خطيرة في عام ٢٠٠٨ لوفاة ٤٧٠٠٠ امرأة وبطالة ٥ ملايين أخرى.

تقترح هذه اللائحة تدخل الشرطة والجهاز القضائي في الخلافات العائلية حيث تعرض النساء لمجازفات العنف العائلية.

وحسب قانون الجزاء في إيران على النساء المطالبات بالطلاق إثبات تعرضهن لصعوبات غير قابلة للتحمل ، بينما يتمكن الرجال مطالبة الطلاق دون إثبات أي مبرر. كما يسمح للرجال اختيار زوجتين دائمتين وعدة زواج مؤقتة (متعة).

فالرسالة التي تستنبط من هذه اللائحة أنه هناك لاقيمة للنساء إلا أن يكنّ ربات جيدات للبيت والأطفال وتقول لا حق للنساء البحث عن العمل قبل أداء واجبهن الرئيسية .  
وتضيف حاج صحراوي تقول: هذه اللائحة تتعارض وواقع النساء الإيرانيات اللاتي تشكلن أغلبية الخريجات للجامعات و٧١ بالمئة من قوة العاملة للبلاد أيضاً.

هناك الحقيقة بعيدة كل البعد عما يتقولون السلطات الإيرانية بالنسبة للتعامل مع النساء والرجال في إيران بأنه سواء رغم إدعاءات السلطات الإيرانية وتخربات الرئيس الإيراني حسن روحاني. هناك ممارسات العنف الجنسي والتمييز ضد النساء في إيران بصورة واسعة ولا يتمتعن النساء في إيران بحقوق متساوية في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والتورث والسفر وحتى اختيار الملابس.

هناك وحسب قانون الجزاء في إيران عقوبة الحبس أو التغيريم النقدي للنساء والبنات فوق ٩ سنوات واللاتي لا تغطي شعرهن بالربطة ولا يلتزن بقوانين والتزامات الملابس فعليه هناك ممارسات الإيذاية والاحتجازات ضد النساء بسبب ظاهرهن وملابسهن في المرأى العام من قبل الشرطة .

وحسب قانون إيران المدني الحالي، لا تتمتع النساء اللاتي لا تخضعن بما تسمى بـ"الواجبات الزوجية" لا يستحقن لتأمين ودعم الزوج والقصد من "الواجبات الزوجية" يمكن رفض المقاربة مع الزوج أو عدم السماح للخروج من البيت و... هناك قيمة شهادة المرأة نصف شهادة الرجل كما تكون الدية في القتل أو جرح النساء نصف ما يكون للرجل كما هناك تزويج قبل الموعد المعروف شائع أيضاً. يحاول السلطات الإيرانية وبعتماد القانون لمنع تقدم النساء وتقيدهن بأعمال الأمومة والزوجية.

## المدركات والفجائع

مراجعة بعض الأخبار كجزء من الكثير تعكس أوضاع إيران الاجتماعية . الحقيقة ليس المجتمع الإيراني المبتلى لا يحتاج إلى زيادة النسمة فحسب وإنما وجود هكذا المشاريع انتهاك حقوق الإنسان بحق الشعب الإيراني لا محالة . أعلنت مجلة الكترونية الحكومية في نيسان -أبريل أنه يعيش ٨٠ بالمئة من الشعب الإيراني تحت خط الفقر أعلنت وكالة أنباء مهر الحكومية في تقريره الأخير الأرقام التالية حول وضعية اشتغال النساء :

- تشكل حوالي نصف المليون من العاطلين في البلاد النساء الخريجات:
- نسبة البطالة للنساء تحت سن ٣٠ عاماً ٤٣ بالمئة
- هناك تعيش ٤٠٣ ألف من النساء الموظفات من مجموع ٣ ملايين امرأة بعمل إضافي .
- البطالة في النساء ٢/٣ مرة أكثر من الرجال وهناك ٢٧ مليون امرأة لا دور لهن في الاقتصاد والإنتاج.
- هذا وأعلن "علي ربيعي" وزير التعاون والعمل والرفاه للنظام المسائل الموجودة في وزارته كالتالي:  
" هبوط أعمار النساء الربات في البيت وكون عمل النساء بصورة موسمية وعدم ترحيب مسؤولين العمل بالنساء وميلهم بتوظيف النساء غير المتزوجات وتغيير مشاغل النساء إلى الأعمال الخدمية "
- كتبت جريدة قانون المؤرخ ١٤/نيسان-أبريل: ذكر في إعلان الامتحان للتوظيف في مؤسسة "٣أجهاز" ومن المجموع الكلي لـ ٨٠٠ فرصة شغلية ، ١٦ فرصة للنساء و ٥٠٠ شغل دون أن يذكر إسم الجنس بينما قد منحت ٢٤٠٠ فرصة شغلية للرجال. هذا وأعلن علي ربيعي وزير العمل والرفاه أن نسبة البطالة للنساء أصبحت أكثر من الرجال مرتين. يقول مصطفى اقليما رئيس نقابة الإغاثة الاجتماعية :
- " لو نقول لا يحتاج أن تعمل النساء سيؤثر على الزواج ، إذ لولم تكن للرجال زوجة



موظفة لما أمكن الزواج ، لو حسبنا رجل يعمل براتب ٧٠٠ ألف تومان ويدفع كله لأجرة البيت فكيف يمرر العيش؟ أو مثلاً هناك امرأة مطلقة بدون شغل ما أكثر الصدمات الاجتماعية التي تليه؟ فيمكن أن تجر إلى الأعمال البشعة ومن ثم تتعرض للضغوط الاجتماعية ويمكن أن تلتجئ إلى الانتحار..

وكتب "حسن موسوي جلك" رئيس نقابة الإغاثة الاجتماعية: هناك أكثر من مليونين و٥٦٣ ألف ربة البيت في بلدنا ولكننا نحن ندفع ربع المبلغ الذي ذكر في القانون لهن . محمدحسن زادة معاون الفنى و الموارد لمنظمة الرعاية الاجتماعية يقول:

حسب تحقيقاتنا لفترة ١٨ شهراً حول النساء التي تم إعفائهن عن العمل بعد قضاء فترة إجازتهن المرضية للولادة هناك تم إعفاء ٤٧٠٠٠ امرأة عن العمل من قبل آمرى العمل من مجموع ١٤٥٠٠٠ امرأة التي نزلن لقضاء فترة التوليد (٦ أشهر).

نعم هذا مدى دعم الملالي من الأمهات الإيرانية حيث أنجبت امرأة شابة باسم "بروانه" من ضواحي مدينة "كوهدهشت" طفلاً في مرحاض المستشفى بسبب عدم تقبلها من قبل مسؤولي المستشفى عند المخاض.

أعلنت وكالة إيلنا الحكومية يوم ٩/نيسان -آبريل أنه تم إنجاب طفل لإمرأة مسكينة تبحث في الأزبال عندما كانت تنقل حمل على كتفها.

طبعاً كان طفلاً جينياً لم تبلغ أطرافه الرشد . إنها ضعيفة وعجوزة جداً ولم يبق أمامها طريق لتمرير عيشها إلا البحث عن زجاج بين الأزبال وتحملها على كتفها ويمكن

هذه هو السبب أنها أنجبت طفلاً للمرة الثانية ميتاً. هناك آخر رقم لإحصاء عدد أطفال الشوارع في العاصمة طهران يعود إلى عام ٢٠١٠ أنه هناك أكثر من ١٣٠٠٠ من أطفال العمل يتجولون في العاصمة ويتزايد هذا الرقم متزامناً مع الأوضاع الاقتصادية الرديئة .

